

Distr.: General
16 December 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة
المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير حالة المرأة الفلسطينية خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠٠٩. ويستعرض التقرير حالة المرأة الفلسطينية، ويقدم لمحة عممة عن المساعدة التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بجملة أمور منها التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والعمالة ومباشرة الأعمال الحرة؛ وحقوق الإنسان للمرأة؛ والعنف ضد المرأة؛ والمساعدة الإنسانية. ويختتم التقرير بتوصيات مقدمة لتنظر فيها لجنة وضع المرأة.

* E/CN.6/2010/1



أولا - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٤/٢٠٠٩ بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، عن القلق إزاء الحالة الخطيرة للمرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل استعراض الحالة من أجل مساعدة المرأة الفلسطينية بجميع السبل المتاحة، بما فيها الوسائل التي أوردتها الأمين العام في تقريره السابق عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2009/5)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والخمسين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار يتضمن المعلومات التي تقدمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استناداً إلى المعلومات المقدمة من هيئات الأمم المتحدة أو من الأفراد الذين يظلمون برصد حالة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ومخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وتشمل هذه الهيئات والأفراد اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٣ - ويعكس التقرير أيضاً المعلومات المقدمة من كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية، بما فيها إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، والإسكوا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

٤ - وساهمت في هذا التقرير كيانات الأمم المتحدة التالية من خلال فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة: الفاو، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

(موئل الأمم المتحدة)، واليونسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والأونروا، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

٥ - ويقدم التقرير توصيات بشأن تحسين حالة المرأة الفلسطينية، بما في ذلك من خلال المساعدة المتواصلة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - حالة المرأة الفلسطينية

٦ - استمر التأكيد على أهمية التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين خلال التطورات والأحداث الدبلوماسية في الفترة المشمولة بالتقرير. وقد اتسمت تلك الفترة بتوقف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية الجارية في إطار عملية أنابوليس، ونشوب صراع مدمر في غزة، وتعمق هوة الانقسام الداخلي على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة الفلسطينية. ومع ذلك، شهدت الأشهر الأخيرة تجدد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن (انظر A/64/351-S/2009/464، الفقرة ٥).

٧ - وخلال العملية العسكرية الإسرائيلية "الرصاص المسكوب"، التي نُفذت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، دار قتال ضار وسقط عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين ولحقت أضرار فادحة بالهياكل الأساسية المدنية في غزة (المرجع نفسه، الفقرة ٩). ورغم تفاوت الأرقام الواردة من المصادر المختلفة، يقدر أن الصراع خلّف نحو ١٣٠٠ قتيل و ٥٣٠٠ جريح في صفوف الفلسطينيين، و ١٤ قتيلاً وأكثر من ٥٣٠ جريحاً في صفوف الإسرائيليين. وذكر أن غالبية الضحايا كانت من المدنيين، ولا سيما في صفوف الفلسطينيين (المرجع نفسه، الفقرة ١٣).

٨ - وتشير تقديرات وكالات الأمم المتحدة إلى أن النزاع الذي دام ثلاثة أسابيع في غزة أدى إلى تدمير ٣٧٠٠ منزل ومركزين للرعاية الصحية وألحق أضراراً بـ ٤٨٧٠٠ منزل و ١٥ مستشفى و ٤١ مركزاً للرعاية الصحية و ٢٧٣ مدرسة (المرجع نفسه، الفقرة ١٤). وبيّنت دراسة استقصائية أجريت في آذار/مارس ٢٠٠٩^(١) وشملت ٢٠٢٠ أسرة معيشية أن الوضع الأمني خلال عملية الرصاص المسكوب منع ٤٠ في المائة من النساء اللاتي كن

(١) معهد فافو النرويجي للدراسات الدولية التطبيقية (٢٠٠٩): معلومات مستقاة من دراسة استقصائية لعينة من الأسر المعيشية بشأن "الحياة في قطاع غزة بعد ستة أسابيع من الصراع المسلح"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أجريت بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذكرت في المساهمات التي قدمها لهذا التقرير كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وفريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة.

بحاجة إلى الرعاية الطبية قبل الولادة أو بعدها من الحصول عليها^(٢). وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من سكان غزة أبلغت عن معاناتها من أعراض القلق الشديد حتى بعد أسابيع من سحب إسرائيل قواتها ووقف عملياتها. وأظهرت دراسة استقصائية بشأن الآثار النفسية والاجتماعية التي عانت منها المرأة^(٣) أنها لا تزال تشعر بالخوف الشديد، حتى بعد إعلان الهدنة وانتهاء الأعمال القتالية.

٩ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في دورتها الثالثة والأربعين، عن بالغ قلقها إزاء الاشتباك العسكري الذي أدى إلى وقوع خسائر فادحة بين المدنيين وإلى حدوث أزمة إنسانية في غزة. ولاحظت اللجنة بقلق بالغ أن حقوق الإنسان للنساء والأطفال، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلام والأمن وحرية التنقل، والمعيشة، والصحة، قد انتهكت على نحو خطير. وحثت اللجنة أطراف النزاع على إشراك المرأة في عملية صنع القرار بشأن تعزيز وصون السلم والأمن على جميع المستويات وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

١٠ - وذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن استمرار الحصار الذي فرضته إسرائيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ قد أدى إلى أزمة طويلة الأمد تنطوي على عواقب إنسانية. وتراجعت الظروف المعيشية للنساء والرجال في قطاع غزة نتيجة تآكل موارد الرزق والتدهور التدريجي في البنية التحتية، مما فيها الخدمات الأساسية في مجالات الصحة، والمياه والصرف الصحي، والتعليم^(٤).

١١ - وعلى الرغم من أن القيود المفروضة على التنقل تؤثر على النساء والرجال معا، إلا أن المخاوف من إمكانية التحرش بالنساء عند نقاط التفتيش حدثت من تنقل المرأة، وقلصت فرص حصولها على التعليم والمشاركة الاقتصادية والاندماج الاجتماعي. وكان لهذا الأمر أثر سلبي بشكل خاص على حصول معيلات الأسر المعيشية على فرص العمل^(٥). وذكرت دراسة أعدها البنك الدولي أن النساء تأثرن على نحو غير متناسب بارتفاع تكاليف المعاملات والتكاليف المالية المرتبطة بالنقل وذلك نتيجة لتعذر التنبؤ بفترات الانتظار التي

(٢) مساهمة مقدمة لهذا التقرير من فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة.

(٣) رابطة الثقافة والفكر الحر (٢٠٠٩). معلومات مستقاة من دراسة استقصائية بشأن "أزمة غزة: النتائج النفسية - الاجتماعية على المرأة" أجرتها، بناء على طلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان، رابطة الثقافة والفكر الحر، وهي منظمة غير حكومية شريكة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في غزة، وذكرت في المساهمة التي قدمها فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة لهذا التقرير.

(٤) المساهمة التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لهذا التقرير.

يطول أمدها في كثير من الأحيان^(٥). ومن المتوقع أن يكون للتدابير الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية لتخفيف القيود في بعض الأماكن في الضفة الغربية تأثير كبير على حرية تنقل الفلسطينيين وتمييمهم الاقتصادية، إذا استمرت هذه التدابير وتوسع نطاقها (A/64/351-S/2009/464، الفقرة ٢٦).

١٢ - وتواصل في العام الماضي هدم المنازل نتيجة اشتراط السلطات الإسرائيلية الحصول على تصاريح بناء في القدس الشرقية وفي بعض أجزاء من الضفة الغربية. وبلغ مجموع المشردين داخليا في غزة، الذين يعيشون في ملاجئ مؤقتة توفر قدرا ضئيلا من الحماية، ٥١ ٠٠٠ شخص. وفرّ آخرون إلى منازل أصدقائهم وأقاربهم^(٦). وتعاني الأسر المشردة من تأثيرات سلبية تشمل تدهورا كبيرا في الأوضاع الاجتماعية والمالية، بما فيها الصدمات النفسية الطويلة الأمد، وانفصال الأسرة، واضطراب الحياة الأسرية، وتوقف التعليم، وزيادة الفقر^(٧). وتأثرت المرأة على نحو خاص بسبب التشرّد وانعدام الأمن.

١٣ - وذكر تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/64/339) أن الاحتلال وسياسة الاستيطان الإسرائيلية يؤثران على المرأة بشكل خاص. وعُرض على اللجنة، خلال بعثتها الميدانية إلى مصر والأردن والجمهورية العربية السورية، عدد من الحالات التي تبين أن المرأة الفلسطينية تشعر على نحو متزايد بالعجز عن إعالة أسرهما أو بالخوف من التحرك خارج حدود مجتمعها المحلي، وذلك نتيجة للخوف من التحرش بها عند نقاط التفتيش أو على يد المستوطنين.

١٤ - وما فتئ النزاع المتواصل يؤثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية. وفي عام ٢٠٠٨، ارتفع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بنسبة ٩,٨٩ في المائة في المتوسط في الأرض الفلسطينية المحتلة وبنسبة ١٣,٩٨ في المائة في غزة. وفي الوقت ذاته، تجاوز متوسط ارتفاع أسعار الأغذية نسبة ١٧ في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ونسبة ٢١ في المائة في غزة.

(٥) البنك الدولي، "نحو تعزيز تنقل المرأة في الضفة الغربية"، نشرة عن الضفة الغربية وغزة (تموز/يوليه ٢٠٠٩).

(٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير منسق الشؤون الإنسانية عن آخر المستجدات في الميدان، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، والنداء العاجل من غزة، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، النشرة الصحفية ٢٠٠٩/٣٦ الصادرة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، المذكورة في A/HRC/10/20، تقرير ريتشارد فوك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وفي أوائل عام ٢٠٠٩، تباطأ معدل الزيادة في الأسعار، لكن الأسعار ظلت مرتفعة^(٧). ورغم زيادة كمية السلع المستوردة إلى غزة منذ انتهاء العملية العسكرية، بقي معدل الواردات أقل من خمس الحجم الذي كانت عليه قبل فرض نظام الإغلاق الشامل في أيار/مايو ٢٠٠٧، والواردات هي في الأساس مواد غذائية ولوازم للصرف الصحي (A/64/351-S/2009/464)، الفقرة ١٦).

١٥ - وتفيد أحدث التقديرات بأن معدل الفقر في أوساط الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة بلغ ٦١,٢ في المائة، بالمقارنة مع ٥٦,٩ في المائة للأسر المعيشية التي يعيلها رجل في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٧. وقد بلغ معدل الفقر في أوساط الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة والتي لديها سبعة أطفال أو أكثر ٧٩,٧ في المائة، بالمقارنة مع نسبة ٦٨,٦ في المائة للأسر المعيشية التي لديها خمسة أو ستة أطفال (A/64/77-E/2009/13).

١٦ - ويتراوح سن العمل لما يزيد عن نصف السكان الفلسطينيين البالغين سن العمل بين ١٥ و ٢٩ عاماً. ويواجه من لديهم إمكانية إتمام التعليم الثانوي احتمالات عمل محدودة. ولا تتوفر فرص التعليم أو العمل لما يزيد عن نصف المنتمين إلى الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ عاماً^(٨). وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، يقدر معدل مشاركة الشباب في القوة العاملة بما يقل عن ١٣,٦ في المائة، بالمقارنة مع معدل مشاركة الشباب البالغ ٥٤ في المائة، في الربع الأول من عام ٢٠٠٩^(٩).

١٧ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل ضئيلة، حيث بلغت ١٥,٤ في المائة (١٦,٥ في المائة في الضفة الغربية و ١٣,٥ في المائة في غزة)، بالمقارنة مع معدلات مشاركة الرجل التي بلغت ٦٦,٩ في المائة (٦٨,٥ في المائة في الضفة الغربية و ٦٣,٨ في المائة في غزة)^(٩). وغالبية النساء في القوة العاملة لم يحصلن على التعليم أو حصلن على قدر ضئيل منه. ويمكن عزو انخفاض معدلات مشاركتهن إلى القيود الاجتماعية الثقافية، وإلى ارتفاع معدلات الخصوبة، وانخفاض عام في معدل التوظيف بسبب ما يفرضه الاحتلال المتواصل من قيود شتى على الاقتصاد^(٧). ويتركز وجود النساء العاملات في قطاعات الزراعة والحراثة والصيد البري وصيد الأسماك (٣٤,٨ في المائة)، يليها التعليم (٣٢,٥ في المائة)، والخدمات الصحية (٧,٥ في المائة)^(٩).

(٧) منظمة العمل الدولية، تقرير المدير العام إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين، تذييل بشأن حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة، الفقرة ٩١.

(٨) منظمة العمل الدولية، المرجع المذكور، التمهيد.

(٩) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس، ٢٠٠٩) جولة الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

١٨ - وفي حين استمر ازدياد عدد النساء المتزوجات في القوة العاملة خلال السنوات السبع الماضية، إلا أن النساء غير المتزوجات يمثلن غالبية القوة العاملة الأثوية. ويشير بحث شارك فيه كل من معهد بيرزيت للدراسات النسائية والبنك الدولي إلى أن ارتفاع مستوى التعليم هو عامل رئيسي في إمكانية التوظيف في أوساط النساء المتزوجات وغير المتزوجات على السواء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد احتمال انضمام المرأة إلى سوق العمل ١٨ ضعفاً عندما كانت حائزة على الشهادة الثانوية و ٣٧ ضعفاً عندما كانت حائزة على دبلوم في الدراسات العليا^(١٠).

١٩ - ويعمل نحو ٩٠ في المائة من النساء العاملات في قطاع الاقتصاد غير الرسمي في قطاع الزراعة^(١١). وتشير الفاو إلى أن المزارعات يواجهن تناقصاً في إيرادات الأسر المعيشية يعزى إلى ارتفاع أسعار المدخلات، ويتعين عليهن شراء الأغذية بأسعار مرتفعة. كما يواجه معظم أصحاب المزارع الصغيرة عقبات في تسويق منتجاتهم الزراعية مردها إغراق الاقتصاد الفلسطيني بالواردات الإسرائيلية وفرض القيود على الحركة ودخول السلع. وتواجه الأسر في بعض المناطق مواطن ضعف إضافية تعزى إلى الجفاف وارتفاع أسعار مياه الصهاريج. وأدى فقدان المراعي نتيجة توسيع المستوطنات والجدار العازل والمناطق العسكرية المغلقة إلى معاناة مجتمعات الرعاة بشكل خاص بسبب أسعار العلف المرتفعة^(١٢).

٢٠ - ويشير تقييم أعدده البنك الدولي عن القيود المفروضة على تطوير قطاع المياه الفلسطيني بأن النساء اللواتي تشملهن الاستقصاء في قرية صغيرة في الضفة الغربية أثناء الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد اشتكين من رداءة نوعية المياه. فقرب العديد من الآبار من مصادر مياه المجاري تسبب في مشاكل صحية ذات صلة بالمياه، وفي ازدياد العمل المبذول لمعالجة المياه لتصبح صالحة لاستخدام الأسر المعيشية^(١٣).

٢١ - وهناك نسبة إجمالية قدرها ٤٠,٤ في المائة من ١٢٦ ٧٦٧ فلسطينياً يعيشون حالياً في ظل انعدام الأمن الغذائي^(١٤). ووجد تقرير عام ٢٠٠٩ الاستقصائي للوضع الاجتماعي - الاقتصادي المتعلق بالأمن الغذائي في الضفة الغربية أن الأمن الغذائي ينعدم لدى ٣١ في المائة من

(١٠) معهد الدراسات النسائية/البنك الدولي (حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، "أثر القيود الإسرائيلية على الحركة، والعنف الجنساني في المجتمع الفلسطيني ٢٠٠٠-٢٠٠٧".

(١١) منظمة الصحة العالمية، تقرير الأمانة عن الأوضاع الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ (A/62/24، المرفق، الفقرة ٥).

(١٢) البنك الدولي (٢٠٠٩)، تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه الفلسطيني، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التنمية المستدامة، واشنطن العاصمة.

(١٣) مكتب منسق الشؤون الإنسانية، عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٠ (تقرير مرتقب).

الأسر المعيشية التي تعيلها إناث، بالمقارنة مع ٢٤ في المائة من الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور^(١٤). وفي الضفة الغربية، فإن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في صفوف الأسر المعيشية التي تزيد فيها نسبة النساء عن ٥٠ في المائة هو ٢٩ في المائة، بالمقارنة مع معدل ٢٥ في المائة في الضفة الغربية^(١٥). ويشير البنك الدولي إلى أن الأسر الفلسطينية تضطر إلى خفض استهلاكها وتغيير نظامها الغذائي بسبب ارتفاع أسعار الأغذية^(١٦). وبينت النتائج الأولية من دراسة استقصائية أجريت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٩ أن نسبة ٦٨ في المائة من الأسر المعيشية التي تعيلها إناث تعاني من انعدام الأمن الغذائي، بالمقارنة مع نسبة ٦٠ في المائة من الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور. ويُقدر أن انعدام الأمن الغذائي في غزة قد ازداد بنسبة ٤ في المائة اعتباراً من أيار/مايو ٢٠٠٨^(١٧). كما بينت الدراسة الاستقصائية أن ارتفاع عدد النساء والفتيات داخل الأسر المعيشية يزيد من احتمال انعدام الأمن الغذائي في الأسر المعيشية.

٢٢ - وأدى الارتفاع في انعدام الأمن الغذائي والفقر في غزة إلى ازدياد العبء على المرأة^(١٨). فعندما يتوفى الزوج أو يصاب بإعاقة أو يصبح عاطلاً عن العمل، تصبح النساء المعيلات الرئيسيات لأسرهن. وأفاد مكتب منسق الشؤون الإنسانية بأن عدد الأسر المعيشية التي يعيلها رب أسرة واحد شهد ارتفاعاً. وما فتئت المسنات والمصابات بإعاقة، والمعيلات لأسر معيشية، والمشرديات من نساء وفتيات، تواجهن صعوبات ناجمة عن الإغلاق المستمر لقطاع غزة^(١٩). وأفادت نسبة ٢٠ في المائة تقريباً من الأسر المعيشية أن احتياجات البنين تمتح الأولوية عندما تنقص الأغذية في المنزل، بينما يعتبر المسنون أقل أفراد الأسرة المعيشية حظاً في منحهم الأولوية أثناء فترة نقصان الأغذية^(٢٠).

٢٣ - ويؤدي الحصار المفروض الذي يؤخر أو يمنع وصول المواد التعليمية الضرورية من المعابر الحدودية إلى تقويض التعليم. ولم يجر إصلاح معظم المرافق التعليمية بسبب الافتقار إلى مواد البناء. غير أن الكثير من المدارس يطبق نظام الفترتين لاستيعاب عدد الطلاب الكبير^(٢١).

٢٤ - وفي السنة الأكاديمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بلغ عدد البنات الملتحقات بمدارس الأونروا الابتدائية والإعدادية والثانوية ما مجموعه ٢٣٩ ٨٠٠ بنت، وهو عدد يشكل نسبة ٤٩,٩٢

(١٤) الفاو، التقرير الاستقصائي للوضع الاقتصادي - الاجتماعي والمتعلق بالأمن الغذائي في الضفة الغربية، أعدته الفاو بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/أغسطس ٢٠٠٩.

(١٥) "مسلك" (جيشاه)، مركز للدفاع عن حرية الحركة، "دورة تدريبية بشأن العقبات: الطلاب المحرومون من الخروج من غزة"، تموز/يوليه ٢٠٠٩، ذكرت في مساهمة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لهذا التقرير.

في المائة من التلاميذ. وبلغ معدل تسرب الفتيات ٠,٩٧ في المائة، ومثلت الفتيات نسبة ٦٦,٨ في المائة من الطلاب المستفيدين من المنح الدراسية التي تديرها الأونروا^(١٦).

٢٥ - وأشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠٠٨ إلى أن نسبة الأمية لدى البالغات سن الخامسة عشرة فما فوق تبلغ ٩,١ في المائة، بالمقارنة مع نسبة ٢,٩ في المائة فقط لدى الرجال^(١٧).

٢٦ - وتشير البيانات الأخيرة عن التعليم إلى أن المرأة شكلت في عام ٢٠٠٧ نسبة ٤٥,٢ في المائة ممن أتموا عامين أو أكثر من التعليم العالي؛ ونسبة ٥٤ في المائة من طلاب الجامعات المحلية؛ ونسبة ٥٧ في المائة من طلاب الكليات الجامعية؛ ونسبة ٣٧ في المائة من طلاب المعاهد المتوسطة^(١٨). وتتوفر للطلاب الجامعيين في غزة خيارات محدودة من الدراسات العليا ويواجهون مصاعب كبيرة في تدبير متابعتهم الدراسات العليا في الخارج^(١٩). وقد أعاق هذا الأمر إحراز تقدم في تحسين مستوى تعليم الفتيات والنساء، مما حدّ من إمكاناتهن لتولي مناصب قيادية على جميع المستويات^(٢٠). ومع أن النساء يمثلن نسبة ٥٨ في المائة من المتخرجات من الجامعات المحلية، فإنهن لا يمثلن سوى ١٦,٦ في المائة من هيئات التدريس في الجامعات^(٢١).

٢٧ - وأفادت اليونيسيف بأن الفرص المتاحة للمراهقات الفلسطينيات لتطوير قدرتهن والترفيه عن أنفسهن ومشاركتهن ما زالت محدودة، بالإضافة إلى توفر أماكن آمنة قليلة لهن. ولم يكن توفير التمويل لنوادي الشباب كافياً في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكانت هذه النوادي تعاني من نقص في التجهيز والإدارة. وغالباً ما تأثرت فرص الفتيات المراهقات بأعباء العمل المتزلي غير المأجور أو بالضغط للزواج المبكر^(٢٢).

٢٨ - ويحد نظام الإغلاق، بما في ذلك الجدار العازل ونقاط التفتيش وعمليات الإغلاق والسدود الترابية، من إمكانية حصول المرأة الفلسطينية على الرعاية الطبية الكافية قبل الولادة وأثناءها وبعدها^(٢٣). وأثناء عملية الرصاص المسكوب، تعطلت خدمات صحة الأمهات والأطفال في مراكز الرعاية الصحية الأولية. ورغم الظروف الصعبة، تواصل تقديم المساعدة في حالة الولادات الطبيعية، بالإضافة إلى الرعاية الصحية المتخصصة المتعلقة بالمضاعفات لدى

(١٦) مساهمة الأونروا في هذا التقرير.

(١٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "عشية اليوم العالمي للسكان"، ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

(١٨) مساهمة الإسكوا في هذا التقرير.

(١٩) انظر A/HRC/10/35، تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن مسألة الفلسطينيات الحوامل اللائي يلدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية.

الولادة ولدى المواليد الجدد، إلا أن هذه الخدمات قُدمت في حالات كثيرة في مرافق مرتجلة داخل المرافق الصحية التي تحولت أجنحة الولادة وغرف العمليات فيها إلى وحدات لعلاج المصابين بالصدمات. وتفيد النتائج المنبثقة عن تقييم أعده صندوق الأمم المتحدة للسكان في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بحدوث زيادة نسبتها ٣١ في المائة في عدد حالات الإجهاض في أربعة مستشفيات شملتها الدراسة الاستقصائية، وزيادة نسبتها ٥٠ في المائة في وفيات المواليد الجدد في أحد مستشفيات مدينة غزة^(٢٠).

٢٩ - وأعربت جمعية الصحة العالمية الثانية والستون عن بالغ قلقها إزاء الآثار الخطيرة على الحوامل والمرضى الناجمة عن القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة سيارات الإسعاف الفلسطينية والموظفين الطبيين الفلسطينيين، وطالبت بأن تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتحسين الأحوال المعيشية والطبية للمعتقلين الفلسطينيين، ولا سيما المرضى من أطفال ونساء^(٢١).

٣٠ - وأبرزت دراسة قام بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة^(٢٢) معددا مرتفعا لحالات العنف العائلي والعنف ضد الأطفال، مع تحديد أن المشردات معرضات لخطر متزايد فيما يتعلق بالعنف الجنساني^(٢٣). ورغم عدم توافر أرقام دقيقة للجرائم العنيفة المرتكبة ضد المرأة، بما في ذلك ما يعرف بـ "جرائم الشرف"، واصلت المنظمات التي توفر خدمات الحماية لضحايا العنف الإبلاغ عن هذه الحالات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩، أُفيد بمقتل ١٠ نساء على الأقل نتيجة لما يعرف بجرائم "الشرف"^(٢٤) ويتمتع مرتكبو تلك الجرائم بإفلات نسبي من العقاب وكثيرا ما يحكم عليهم بالسجن لأقل من ثلاث سنوات يقضون منها حوالي سنتين في السجن.

(٢٠) انظر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، أزمة غزة: أثرها على الصحة الإنجابية والتوليد، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ذكر في مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري بشأن الأراضي العربية المحتلة في هذا التقرير.

(٢١) انظر: WHA62/2009/REC/1، منظمة الصحة العالمية، تقرير جمعية الصحة العالمية الثانية والستين، جنيف.

(٢٢) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. "التعريف باحتياجات النساء والرجال في غزة في الفترة اللاحقة لانهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية التي استمرت ٢٣ يوما" (٢٠٠٩).

(٢٣) اعتمدت الدراسة على استقصاء للأسر المعيشية شمل ١٠٠ ١ من البالغين، ذكورا وإناثا، على صعيد قطاع غزة أجري في الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٢٤) مركز الميزان لحقوق الإنسان، عضو في شبكة إنقاذ ضحايا التعذيب التابعة للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، آب/أغسطس ٢٠٠٩، ذكر في مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

٣١ - وفي الدراسة التي أجراها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة^(٢٢)، ذُكر العنف العائلي كأول مشكلة من مشاكل السلامة التي تواجه النساء والفتيات، بينما شكل العنف العام والسياسي المشكلة الرئيسية التي تواجه الرجال والفتيان فيما يتعلق بالسلامة والأمن. وأكبر ارتفاع أُبلغ عنه في العنف العائلي ضد النساء كان ضمن الأسر المعيشية التي شردها النزاع، وفي جنوب قطاع غزة الذي شهد أيضاً أعلى مستويات الإبلاغ عن الزيادة في العنف العائلي ضد الأطفال. وأبرزت الدراسة كذلك أنه من المرجح أكثر أن يجري التعامل مع العنف ضد الرجال كجريمة عامة، في حين أن العنف ضد المرأة كثيراً ما يعتبر مشكلة أسرية خاصة. واحتمال قيام الرجال بإبلاغ الشرطة عن الجريمة أكبر بعشر مرات من احتمال قيام النساء بذلك. وهناك آليات قانونية وعامة محدودة متاحة لضحايا العنف الاجتماعي والسياسي من الرجال والنساء في غزة، وليس هناك ثقة بالآليات المتاحة.

٣٢ - واتخذت السلطة الفلسطينية تدابير لزيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة العامة والسياسية^(٢٣). إلا أنه نادراً ما تتولى المرأة وظائف صنع القرار في مفاوضات السلام، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. ونتيجة للحصة المقررة في عام ٢٠٠٤، زادت المشاركة السياسية للمرأة لتبلغ ١٢,٧ في المائة في المجلس التشريعي و ١٨ في المائة في المجالس المحلية والبلدية^(٢٥).

٣٣ - وتفيد السلطة الوطنية الفلسطينية بأن النساء يشكلن ٣٧ في المائة من العاملين في القطاع الحكومي و ١٥ في المائة من كبار الموظفين في الإدارات الحكومية. وخمسة من أصل ١٥ وزيراً هم من النساء. وتشكل النساء ٤,٣ في المائة من نواب الوزراء، و ٥,٤ في المائة من السفراء، و ١٠ في المائة من القضاة، و ١٦,٩ في المائة من المحامين^(٢٦).

٣٤ - وأيدت السلطة الفلسطينية اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩. ومن المتوقع إعداد قانون للمساواة بين الجنسين لكفالة تنفيذ هذه الاتفاقية^(٢٥). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اتخذت السلطة الفلسطينية، عن طريق مجلس وزرائها، قراراً يطلب من جميع الإدارات الحكومية أن تعد ميزانيات سنوية تراعي الاعتبارات الجنسانية^(٢٦).

ثالثاً - المساعدة المقدمة إلى المرأة الفلسطينية

٣٥ - يركز هذا الفرع على المساعدة المقدمة إلى المرأة الفلسطينية من كيانات منظومة الأمم المتحدة. وبناء على المساهمات الواردة من كيانات الأمم المتحدة، حُددت سبعة

(٢٥) مساهمة السلطة الفلسطينية في استعراض بيجين + ١٥.

مجالات للدعم تشمل: التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والعمالة ومباشرة الأعمال الحرة؛ وحقوق الإنسان للمرأة؛ والعنف ضد المرأة؛ والمساعدة الإنسانية؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

ألف - التعليم والتدريب

٣٦ - يشكل حصول المرأة والفتاة على التعليم وتوافر التوجيه الوظيفي وفرص التدريب والاستحمام عناصر أساسية لتمكينهما اقتصاديا ولرفاههما. ودعمت اليونيسيف واليونيسكو وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل، وكذلك المنظمات غير الحكومية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، لتعزيز حصول الفتيات على التعليم والنهوض بجودة التعليم وتوفير التوجيه الوظيفي. وزادت اليونيسيف عدد المراكز التي توفر للفتيات التعليم والخدمات المناسبة للمراهقين في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٦٩ مركزا في عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٣ مركزا في عام ٢٠٠٩. وفي المجموع، شارك حوالي ٦٠.٠٠٠ مراهقا من الفتيات والفتيان في الأنشطة والخدمات المقدمة في تلك المراكز، وبلغت مشاركة الفتيات ٥٣ في المائة. واقترحت اليونيسكو خيارات في مجال السياسات لوضع نظام شامل وكلي للتوجيه الوظيفي بالاستناد إلى تقريرها المعنون "التوجيه الوظيفي في الأرض الفلسطينية المحتلة: تحديد المعالم وسبل تحقيق التقدم".

٣٧ - وتبين الأدلة أن سبل حصول الفتيات على التعليم يمكن أن تتوقف على توافر الهياكل الأساسية. وقد شيدت منظمة الصحة العالمية وحدات للصرف الصحي واستهلت حملات للنظافة الصحية في ٢٠ مدرسة من مدارس الفتيات في الضفة الغربية لصالح حوالي ٩.٠٠٠ تلميذة. ووضع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووزارة التربية والتعليم العالي مشروعا تجريبيا يسمى "المطعم الصحي" في ٦١ مدرسة مختلفة على صعيد الضفة الغربية بكاملها قدم وجبات صحية خفيفة بهدف تحسين الحالة الصحية والتغذية لأطفال المدارس.

٣٨ - وما زال التعليم التقني والمهني عاملا حاسما في وصول المرأة إلى سوق العمل. ووفرت البرامج التدريبية للمرأة في طائفة واسعة من المجالات المتعلقة بتطوير المهارات الحرفية والتطوير المهني. وواصلت إدارة التعليم التابعة للأونروا مساعدة اللاجئين الفلسطينيين على اكتساب المهارات الفنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفادت ٦٧٠ ٢ فتاة في المجموع من برنامج الأونروا للتدريب والتعليم التقني والمهني. ويقوم موئل الأمم المتحدة، من خلال برنامجه الخاص بتوفير المستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني، بإنشاء مركز للتدريب التقني والمهني للمحرومات في الخليل.

باء - الصحة

٣٩ - دعمت كيانات الأمم المتحدة تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، والمشورة النفسية، والتربية الصحية، وبرامج الوقاية. ورصدت منظمة الصحة العالمية القيود التي تحول دون حصول النساء على الخدمات الصحية خارج قطاع غزة. وجمعت معلومات عن النساء اللاتي حُرمن من حق الخروج من غزة وحالات الوفاة المرتبطة بذلك. فوفقاً لمنظمة الصحة العالمية، توفيت ٥١ امرأة وفتاة في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ و آب/أغسطس ٢٠٠٩ في أثناء انتظار تلقي العلاج الطبي المتاح خارج غزة فقط. وساعدت منظمة الصحة العالمية في توفير تصاريح بشأن الأدوية والمعدات اللازمة لتقديم الخدمات للنساء اللاتي في سن الإنجاب.

٤٠ - ووفرت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة بناء القدرات فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية. ووفرت منظمة الصحة العالمية الدعم التقني لمستشفى التوليد التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية ومستشفى المقاصد، وهما أكبر مستشفيات متخصصين يقدمان الرعاية المتعلقة بالتوليد للفلسطينيات. واستهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان جميع العاملين في مجال التوليد التابعين لوزارة الصحة في برنامج لبناء القدرات.

٤١ - ودعمت كيانات الأمم المتحدة توفير الرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الأمهات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت الأونروا الرعاية السابقة للولادة لحوالي ١٠٢ ٠٠٠ من الحوامل، والرعاية اللاحقة للولادة لأكثر من ٨٩ ٠٠٠ امرأة، وخدمات تنظيم الأسرة لحوالي ١٣٣ ٠٠٠ مستفيد في مجالات عمليات الأونروا الخمسة. ودعمت اليونيسيف وزارة الصحة بتوفير المعدات الأساسية الخاصة بالمواليد ومعدات التوليد الأساسية لفائدة ٤ ٠٠٠ مولود معرض لمخاطر شديدة و ٧ ٥٠٠ حامل في ١٣ وحدة للمواليد. وبالشراكة مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الصحة، زود صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠ من المجتمعات المحلية النائية في الضفة الغربية بالرعاية الأساسية في مجال الصحة الإنجابية والتوليد وكذلك ببرامج التربية الصحية. وعلى مدى ستة أشهر، زودت اليونيسيف ٨٠ ٠٠٠ طفل و ٤٠ ٠٠٠ حامل بالمغذيات الدقيقة والبسكويت المقوى.

٤٢ - ووفر عدد من كيانات الأمم المتحدة المشورة النفسية الاجتماعية للنساء. وبدأت منظمة الصحة العالمية العمل بنهج للصحة المجتمعية يرمي إلى تحسين حالة العاملين في مجال الصحة العقلية ومتلقي خدماتهم وأفراد أسر المصابين بأمراض عقلية. ووفر برنامج الصحة العقلية للمجتمعات المحلية، الذي تقوم به الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، الدعم النفسي الاجتماعي الأساسي للاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والفتيات. ووفر مكتب

تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم النفسي الاجتماعي، من خلال تقديم المشورة للأفراد والمجموعات، لأفراد أسر المحتجزات في السجون الإسرائيلية، وللسجناء السابقين دعماً لإعادة إدماجهم في المجتمع.

٤٣ - وركز عدد من كيانات الأمم المتحدة على الوقاية من الأمراض عن طريق التحصين وفحص الثدي بالأشعة ووضع الأدلة بشأن أساليب الحياة الصحية. وواصلت الأونروا توفير التغطية الكاملة لتحصين النساء والأطفال ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين، ووفرت حامض الفوليك الذي يعطى قبل الحمل، وتكملة الحديد وحامض الفوليك للنساء الحوامل طيلة فترة حملهن. ووضعت برامج للتربية الصحية بشأن الوقاية من استعمال التبغ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان أربعة مراكز لصحة المرأة توفر الدعم السريري، والنفسي الاجتماعي، والقانوني، والعلاج الطبيعي، والتربية الصحية للنساء اللاتي يعشن في أكثر المناطق حرماناً واكتظاظاً بالسكان في الأرض الفلسطينية المحتلة. واستهلت منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي برامج لتحسين السلوك التغذوي والصحي.

جيم - العمالة ومباشرة الأعمال الحرة

٤٤ - يدعم حصول المرأة على فرص العمل اعتمادها على نفسها ويكفل لها أسباب العيش. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، شرعت اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو في تنفيذ البرنامج المشترك المتعلق بـ "الثقافة والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة"، وهو برنامج مشترك مدته ثلاث سنوات يعزز التنمية المؤسسية عن طريق السياسات والممارسات الخاصة بحفظ التراث الثقافي؛ وتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية عن طريق السياحة غير الضارة بالبيئة؛ والفنون والحرف. ولتعزيز حصول المرأة على الفرص في سوق العمل، عينت الأونروا نساء كمعلمات وطبيبات وممرضات وأخصائيات في العلاج الطبيعي وعاملات ميدانيات وموظفات إداريات ومهندسات مواقع وعاملات نظافة في المدارس وعاملات زراعيات. وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، قدم التدريب على اكتساب المهارات لأكثر من ١٠.٠٠٠ امرأة في مجالات مثل تعلم أساسيات الحاسوب والحلاقة والخياطة والحرف اليدوية التقليدية الفلسطينية والتطريز. وعن طريق برنامج لإيجاد فرص العمل في حالات الطوارئ، واصلت الأونروا توفير فرص العمل القصيرة الأجل للأسر التي لا معيل لها في طائفة من الوظائف تستلزم مهارات معينة وأخرى لا تستلزم تلك مهارات وفي الوظائف الفنية. وأكمل موئل الأمم المتحدة التصميم والوثائق الأولية لمشروع ينطوي على برنامج للإسكان وتوليد الدخل للفقيرات في الخليل

ويهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للفقيرات وأسرهن عن طريق تشييد ١٠٠ وحدة سكنية وتنفيذ أنشطة إنتاجية صغيرة النطاق لتوليد الدخل في الخليل.

٤٥ - وتشكل الائتمانات لمباشرات الأعمال الحرة البالغة الصغر مصدراً أساسياً لرؤوس الأموال يمكنهن من تلبية احتياجات أسرهن من الأغذية والملابس والرعاية الصحية والتعليم. وقدم العديد من وكالات الأمم المتحدة المنح والتدريب لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة لدى الفلسطينيات. وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المساعدة للفلسطينيات بواسطة خطط الائتمان والادخار في المرحلة الثانية من مشروعه للتأهيل والتنمية الذي استفادت منه ٢٠٠ ٨ أسرة معيشية. وركز برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء القدرات والتمكين الاقتصادي بدعم ٢١٠ ٢ من مبشري الأعمال الحرة الفقراء لتنمية مشاريعهم التجارية. وحوالي نصف أولئك من النساء اللاتي لم تكن لديهن مؤهلات للحصول على قروض تجارية. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩، قدم برنامج الأونروا للتمويل الصغير والمشاريع الصغيرة قروضاً للمؤسسات الصغيرة في غزة والضفة الغربية، وللنساء في غزة عن طريق الإقراض المضمون جمعياً، وللمؤسسات البالغة الصغر في غزة والضفة الغربية، وللعمال وللمهنيين ذوي الأجور المنخفضة. وقدم برنامج الأونروا للتدريب في مجال المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر تدريباً قصيراً الأجل جرى تكييف مواصفاته حسب احتياجات مبشري الأعمال الحرة البالغة الصغر أو أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة في قطاع غزة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظِم أكثر من ٦١٨ دورة تدريبية و ١٨ حلقة عمل لأكثر من ٤٥٣ ١٣ مشارك، حوالي ٢٠ في المائة منهم من النساء.

٤٦ - وبذلت جهود لتعزيز دور المرأة الفلسطينية في تحسين الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي على الصعيد الوطني. ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريبات حرفية ودورات تدريبية في مجال الأعمال التجارية مكيفة لصالح النساء؛ وزود النساء بالأصول، مثل الماشية والحدائق المتزلية والصوبات الزراعية لإنتاج السلع لأغراض الاستهلاك الشخصي وبيعها في السوق المحلية. واستهدفت المشاريع الزراعية المدعومة من الفاو المرأة في مجال أنشطة توليد الدخل وبناء القدرات عن طريق الإنتاج المتزلي والزراعة في حدائق المنازل، وذلك بالدرجة الأولى في المناطق التي تعاني من الجفاف أو المتضررة من النزاع أو في مجتمعات البدو. وتتلقى حالياً ٦٥٠ من النساء المعيلات لأسر معيشية المساعدة في نابلس ودورا وطولكرم وغزة. وشمل برنامجا الغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل العمل، اللذان يقوم بهما برنامج الأغذية العالمي، ٣٧٦ ١٤ امرأة (٤٩ في المائة من المستفيدين) في مجال الزراعة في حدائق المنازل والحرف اليدوية وتجهيز الأغذية وتربية الحيوانات وتربية النحل والتوعية الزراعية وصناعة الصابون

والتطريز في الضفة الغربية. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية الرامية إلى تقديم المساعدة إلى أكثر من ٥٠٠٠ عضوة في تعاونية نسائية في الضفة الغربية. وتجري هذه المبادرة حالياً في ١٣٢ موقعا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤٧ - وركز مشروع لتقديم الوجبات المدرسية الخفيفة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يديره برنامج الأغذية العالمي، على تمكين المرأة وبناء قدراتها، وشمل تلقي حوالي ١٤٠ امرأة مبلغا نقديا مقابل العمل وحصص إعاشة شهرية من دقيق القمح من أجل تحضير تلك الوجبات. وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتجريب مبادرة للتغذية المدرسية مع مركز النصيرات للبرامج النسائية تستهدف ٤٥٠ طفلاً في رياض الأطفال في مخيم النصيرات للاجئين.

٤٨ - وشاركت منظمة العمل الدولية في استعراض خطة التنمية الوطنية الفلسطينية الرامية إلى تعزيز منظور طويل الأجل لتوفير العمل اللائق وتحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة والرجل على السواء.

٤٩ - وبذلت جهود لزيادة سبل حصول المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزويدها بالمعلومات اللازمة عنها. ونفذت اليونسكو مشروعاً مدته سنتان بشأن تعزيز الديمقراطية التشاركية والحوار الجماهيري في فلسطين، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، ويهدف المشروع إلى زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على نحو ديمقراطي والنقاش العام ووسائل الإعلام من خلال تعزيز قدرات المنظمات النسائية والصحفيات في مجال الاتصال والدعوة.

دال - حقوق الإنسان للمرأة

٥٠ - ركزت جهود بناء القدرات أيضاً على تعزيز حقوق المرأة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة للسلطة الفلسطينية، دورة تدريبية بشأن "حقوق المرأة والقاصرين في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية". واستهدف هذا النشاط ١٤ مدعياً عاماً فلسطينياً من الضفة الغربية، وركز على دور المدعين العامين في حماية حقوق المرأة والقاصرين في سياق إقامة العدل. وفي قطاع غزة، قدمت المفوضية التدريب لمجموعة من المحاميات في مجال حماية حقوق الإنسان كجزء من برنامجها لتدريب المدربين. وكان التدريب يهدف إلى تنمية الخبرة وقدرات التدريب في مجال حقوق الإنسان. وعقدت المفوضية حلقة عمل في قطاع غزة لمجموعة من أمهات الأطفال ذوي الإعاقة بشأن حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت المفوضية عدة اجتماعات مع مؤسسات فلسطينية بشأن مسألة ما يسمى "جرائم الشرف".

٥١ - ونظمت كيانات الأمم المتحدة عددا من حملات التوعية بشأن حقوق الإنسان للمرأة والفتاة. ونظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإسكوا والأونروا دورات تدريبية وحلقات عمل للتوعية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعقدت الإسكوا حلقة عملها الإقليمية الثانية الموجهة للبرلمانيين في بيروت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بشأن تنفيذ الاتفاقية. وبمناسبة اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠٠٩، نظمت المفوضية نشاطاً من أجل ٢٤ ممثلة للمنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق المرأة في الضفة الغربية تناول آليات الأمم المتحدة للحماية وحقوق المرأة في القانون الدولي وفي إطار القانون الفلسطيني. وركزت المناقشة على الأسباب الرئيسية للعنف ضد المرأة ودور الرجل في حماية حقوق المرأة.

٥٢ - وأجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حملات للدعوة ووسائط الإعلام لتوعية الجمهور والشخصيات والمنظمات الرئيسية على الصعيد الدولي بأوضاع السجينات الفلسطينيات في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم القانوني والاجتماعي للسجينات والمحتجزات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية. وبوجه خاص، تلقت السجينات اللاتي لا يستطيع أفراد أسرهن زيارتهن زيارات شهرية من المحامين. وأنشئت مجموعتان لدعم المفرج عنهن من السجينات في الضفة الغربية. ونُظِم مخيم صيفي مدته ثلاثة أيام لصالح السجناء السابقين وأقارب وأطفال السجناء الحاليين والسابقين. وفي قطاع غزة، أجريت دورة تدريبية بشأن "مهارات توثيق التاريخ الشفوي" استهدفت السجينات السابقات بهدف جمع القصص عن سجنهن.

٥٣ - وفي محاولة لإشراك الشباب، واصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعم مشروع رصد حقوق الشباب، الذي تنفذه منظمة غير حكومية محلية متخصصة في وسائط الإعلام والشباب. ويرسخ هذا المشروع الذي يستهدف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٢٥ سنة، مشاركة الشباب الفلسطيني في الحوار والمناقشة بشأن السياسات العامة الوطنية مع التركيز بصفة خاصة على حقوق الشباب، بما في ذلك حقوق المرأة.

٥٤ - وأقامت الأونروا شراكات مع ١٠٣ منظمات مجتمعية فلسطينية، بما فيها ٦٥ مركزاً للبرامج النسائية، من أجل تعزيز القدرة على تنفيذ الخدمات الاجتماعية لصالح الضعفاء، بمن فيهم النساء. وركزت البرامج على زيادة اعتماد المرأة على نفسها اقتصادياً؛ وتوسيع دور المرأة في إدارة المنظمات المجتمعية؛ وتعزيز معرفة اللاجئات في مجال حقوق الإنسان.

٥٥ - ودعماً للاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء الأونروا، ساعدت إدارة شؤون الإعلام في ترجمة وطبع مواد إعلامية عن المسائل التي تؤثر على فئة اللاجئات. وشاهد أكثر من

٣٠٠ ٠٠٠ زائر لمقر الأمم المتحدة المعرض المعنون "الشعب الفلسطيني: ٦٠ عاما من النضال والأمل المتواصل" الذي نظم في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وصور الحياة الفلسطينية، وشمل عشرات الصور للمرأة وحياتها اليومية تحت الاحتلال.

هاء - العنف ضد المرأة

٥٦ - في إطار حملة الأمين العام المتعددة السنوات المعنونة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة"، قاد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مهرجان مكافحة العنف ضد المرأة في رام الله خلال الحملة المعنونة "سنة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني" التي تنظم سنويا. ودعمت هذه المناسبة ثنائي وكالات للأمم المتحدة، ووزارة شؤون المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية والمنتدى، وهو ائتلاف يتكون من ١٥ منظمة غير حكومية محلية ملتزمة بإنهاء العنف ضد المرأة. وأبرز المهرجان العمل الجماعي الذي تقوم به كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والوزارات لإنهاء العنف ضد المرأة، مع التركيز على فئات الشباب.

٥٧ - واتسمت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة بالفعالية في زيادة ما يقدم من خدمات لضحايا العنف العائلي. فقد دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تحديث خط هاتفي مجاني قائم لطلب المساعدة لصالح ضحايا العنف من النساء والأطفال. ومدد خط الاتصال أوقات عمله، ووفر مرشدا اجتماعيا في قطاع غزة للوقوف مباشرة على متابعة حالات مقدمي طلبات المساعدة، ووفر التمويل لطبيب للرد على الاستفسارات الطبية. وبالتعاون مع بلديات نابلس وجنين وأريحا، واصل الصندوق تقديم المشورة النفسية الاجتماعية للنساء، وعمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية على تحسين التدابير لتمكين المرأة من الحصول على الخدمات الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني. وواصل المكتبان الميدانيان للأونروا في غزة والضفة الغربية إجراء جلسات المشورة الفردية والجماعية لصالح ضحايا العنف الجنساني المحتاجين إلى الخدمات العلاجية عن طريق برنامج الصحة العقلية للمجتمعات المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفادت ٦ ٣٢١ امرأة من المشورة عن طريق هذا البرنامج.

٥٨ - وتعاون الصندوق مع وزارة الداخلية على تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية على مكافحة العنف ضد المرأة من خلال وضع مبادئ توجيهية وإجراءات لقوى الأمن، بما يشمل أفراد الشرطة المنتدبين لوحدة حماية الأسرة. وعن طريق إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية، دعم الصندوق دورتين تدريبيتين مكثفتين استهدفتا ٤٠ فردا من أفراد قوى الأمن

(رجالاً ونساءً) من الضفة الغربية، كجزء من جهود ترمي إلى تعزيز الاستجابات المجتمعية للعمل مع ضحايا العنف الجنساني.

٥٩ - وبالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، واصل الصندوق العمل مع مركز المحور، وهو مؤسسة لمكافحة العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة تقدم خدمات متعددة لضحايا العنف الجنساني. وتعمل هذه المؤسسة التجريبية مع المجتمع المحلي على منع العنف ضد النساء والأطفال وحماية وتمكين ضحاياها. وهي تمارس الضغط من أجل اعتماد سياسات وقوانين وطنية ذات صلة بالموضوع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفر مركز المحور المأوى لفائدة ٦٢ امرأة و ٨ أطفال من ضحايا العنف الجنساني. ووردت في المتوسط أربع قضايا جديدة شهرياً. وقدم المركز طائفة متنوعة من الخدمات، منها المشورة والدعم النفسي والمشورة والتمثيل القانونيين، وبالتنسيق مع منظمات محلية أخرى، قدم الرعاية الصحية والتدريب المهني وفرص التعليم والعمل.

٦٠ - وشاركت كيانات الأمم المتحدة في أنشطة الدعوة وفي الجهود المبذولة للتوعية بمسألة العنف ضد المرأة. وروج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لحفل يرمي إلى زيادة وعي الشباب والتزامهم بالحد من حالات العنف العائلي، وذلك عن طريق موسيقى الهيب هوب. ونظمت الأونروا جلسات توعية معنونة "الرجال والنساء يد واحدة في العمل من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات". وحضر الجلسات ٧٨٢ فرداً من المجتمع المحلي و ٢١٣ موظفاً، وتناولت الجلسات مواضيع مثل التربية الجنسية، والمساواة بين الرجل والمرأة في الأسرة، والعنف ضد المرأة والطفل.

واو - المساعدة الإنسانية

٦١ - استجاب عدد من كيانات الأمم المتحدة للصراع العسكري المدمر الذي نشب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بتقديم المساعدة الطارئة، بالإضافة إلى مساعداتها الإنسانية المستمرة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أطلق برنامج الأغذية العالمي عملية طارئة لتوفير المساعدة للأسر المعيشية التي تعيلها نساء، وللأرامل، والمطلقات أو المنفصلات عن أزواجهن، ضمن فئات ضعيفة أخرى. وقد شكلت الأسر المعيشية التي تعيلها نساء ما يقرب من نصف مجموع المستفيدين من مساعدات برنامج الأغذية العالمي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اضطلعت الأونروا بإيواء أكثر من ٥٠.٠٠٠ شخص في ٥٠ من مدارسها القائمة في غزة، حيث حصلوا على الغذاء والماء والبطانيات والفرشات ومستلزمات النظافة والرعاية الطبية من الوكالة ومن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مواد غير غذائية إلى ٣٠٠ أسرة (حوالي

١٨ ٠٠٠ شخص) ليتم توزيعها بواسطة الأونروا على السكان في غزة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ ٢٠ مليون دولار من خلال برنامجه لتقديم المساعدة النقدية الطارئة للأشخاص الذين عانوا من أضرار جزئية أو كلية في الممتلكات الشخصية أثناء الهجوم، وبلغ عدد النساء من أولئك المستفيدين ٩٥٢ امرأة (٧ في المائة).

٦٢ - وفي الضفة الغربية، واصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم برامج المساعدة في حالات الطوارئ، بما في ذلك المعونة الغذائية، إلى نحو ٧٠ ٠٠٠ أسرة من اللاجئين خلال عام ٢٠٠٩. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مواد غير غذائية مثل الأغذية البلاستيكية، والمناديل الصحية، والحفاضات والبطانيات، والمعدات اللوجستية.

٦٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقريره ذا التركيز الخاص الذي يفصّل الأثر الإنساني لستتين من الحصار المفروض على قطاع غزة، بما في ذلك فرع عن الآثار التي تركتها عملية "الرصاص المسكوب" على النساء في غزة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على استقصاء واسع النطاق للرأي العام أُجري على ١ ٨١٥ أسرة معيشية في قطاع غزة، تقريراً بعنوان "من داخل غزة: مواقف وتصورات سكان قطاع غزة في أعقاب العمليات العسكرية الإسرائيلية" (آذار/مارس ٢٠٠٩) وفر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن تأثير الأزمة على النساء والرجال.

٦٤ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، أصدرت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالقضايا الجنسانية والتابعة للفريق القطري للأمم المتحدة، بقيادة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومستشار مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية، التقرير المعنون "التعريف باحتياجات النساء والرجال في غزة في الفترة اللاحقة لانتهاج العمليات العسكرية الإسرائيلية التي استمرت ٢٣ يوماً" في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. واستناداً إلى تقييمٍ للاحتياجات الجنسانية، قدم التقرير معلومات عن قضايا المساواة بين الجنسين التي عُولجت في سياق المساعدة الإنسانية/المساعدة من أجل الإنعاش المبكر، في أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية وبعدها.

٦٥ - وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوضع دليل لقطاع تقديم المساعدة الإنسانية في غزة، وفر معايير لإدماج قضايا المساواة بين الجنسين منذ البداية في حالات الطوارئ المعقدة. ويهدف الدليل إلى تمكين مقدمي الخدمات الإنسانية من الوصول إلى الجمهور المستهدف بأقصى قدر من التأثير الإيجابي مع التقليل من تفاقم المخاطر أو التعرض غير المقصود لها.

زاي - تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٦٦ - شرع عدد من كيانات الأمم المتحدة في أنشطة تهدف إلى تعزيز تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج. وفي عام ٢٠٠٨، أرسل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مستشاراً في المسائل الجنسانية من أجل تقديم الدعم الفني بشأن تعميم المنظور الجنساني ضمن إطار تقديم المساعدة الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بخمسة قطاعات هي: المياه والصرف الصحي؛ والصحة؛ والحماية؛ وخلق فرص العمل؛ والمساعدات النقدية. ونتيجة لذلك، أظهرت مشاريع عملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٩ زيادة في التعهد والقدرة الفنية من قبل فرادى وكالات الأمم المتحدة وأعضاء الرابطة الجامعة للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن إدماج منظور المساواة بين الجنسين في البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، عززت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة اختصاصاتها ومشاركتها في التنسيق بين القطاعات. وقد ازدادت القضايا الجنسانية في استجابات القطاعات.

٦٧ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، بدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والأونروا، ومنظمة العمل الدولية في تنفيذ برنامج مشترك في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة". ويُعزز هذا البرنامج المشترك الذي يمتد لفترة ثلاث سنوات عملية تمكين المرأة الفلسطينية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ويهدف إلى الحد من العنف الجنساني، وإلى زيادة تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار، وزيادة اعتماد سياسات وقوانين بشأن قضايا المساواة بين الجنسين في هيئات صنع القرار، وتعزيز الفرص المتاحة لتمكين المرأة اقتصادياً.

٦٨ - وقدمت الإسكوا التعاون الفني والخدمات الاستشارية إلى وزارة شؤون المرأة الفلسطينية بشأن تعميم المنظور الجنساني والتخطيط الاستراتيجي. وشاركت مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية في الاجتماعات وحلقات العمل التي هدفت إلى بناء قدرة الآليات الوطنية الفلسطينية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

٦٩ - وساهم كل من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر والإعمار في قطاع غزة (٢٠٠٩-٢٠١٠)، التي أعدتها السلطة الفلسطينية. ويبرز هذا التقرير حقيقة أن النساء والرجال في قطاع غزة لا يواجهون التحديات بنفس الطريقة بل لديهم قدرات وإمكانات مختلفة في الوصول إلى نظم الدعم التي يمكن عن طريقها إدارة حالات الإجهاد.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٠ - في الفترة قيد الاستعراض، استمرت الحالة الإنسانية العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة في التدهور في معظم المناطق، رغم بعض التطورات الإيجابية. وقد أدى ازدياد انعدام الأمن الغذائي والفقر إلى زيادة العبء الذي تتحمله المرأة في الحفاظ على الأمن الغذائي للأسر المعيشية. وقد حثت عمليات الإغلاق المستمر، ونقاط التفتيش، وحواجر الطرق من حصول النساء والفتيات الفلسطينيات على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل. وعانت النساء الحوامل من صعوبة الحصول على الخدمات الصحية من رعاية سابقة للولادة وولادة مأمونة.

٧١ - ويرتبط تحسين وضع المرأة الفلسطينية وتعزيز أثر المساعدة المقدمة لها بتحقيق سلام آمن ودائم. وهناك حاجة لأن يبذل المجتمع الدولي جهوداً متجددة سعياً إلى وضع حد للمواجهات العنيفة الدائرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإيجاد حل سلمي للصراع. وينبغي للمرأة أن تشارك مشاركة كاملة في المبادرات الرامية إلى حل الصراع وبناء السلام التي يتعين الاضطلاع بها في المنطقة، وفقاً لمنهاج عمل بيجين وقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٧٢ - وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة للنساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة ومخيمات اللاجئين، لا سيما في مجالات التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والعمالة، والتمكين الاقتصادي للمرأة. وينبغي، مع ذلك، إيلاء الاهتمام لكفالة ألا تُؤدى برامج ومشاريع المساعدة عن غير قصد إلى تعزيز التقسيمات التقليدية للعمل بين الجنسين وتأكيد الصور النمطية لكل من الجنسين. وينبغي تعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي على المستويات كافة. وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل زيادة مشاركة النساء الفلسطينيات، ولا سيما الشابات في القوة العاملة. وينبغي إيلاء الاهتمام لزيادة إمكانية استخدام المرأة الفلسطينية لوسائل النقل المأمونة والميسورة التكلفة.

٧٣ - وينبغي أن يمنح الأمن الغذائي أولوية عالية. وهناك حاجة لاتخاذ تدابير متينة، وشاملة، تشمل شبكات الأمان، من أجل كفالة حصول النساء على مواد غذائية آمنة وكافية ومغذية وبأسعار معقولة، ومن أجل زيادة فرص وصول صغار المزارعين إلى التكنولوجيات والائتمان والأسواق.

٧٤ - ومن الضروري تعزيز الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات، ومن أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهن، بما في ذلك عن طريق التنفيذ المنهجي والفعال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وينبغي أن تُدان بشدة حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، بما فيها ما يسمى "جرائم الشرف". وينبغي مقاضاة مرتكبي جميع أشكال العنف ضد المرأة، وينبغي القضاء على أي مناخ يسمح بالإفلات من العقاب يُحيط بهذه الجرائم. وهناك حاجة إلى بذل الجهود مُجدداً من قبل جميع الجهات الفاعلة المعنية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لمنع العنف الجنسي ضد النساء، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٧٥ - وينبغي إدماج المنظور الجنساني إدماجاً كاملاً في برامج المساعدة الدولية، عن طريق جملة أمور منها التحليل الجنساني وجمع البيانات المفصلة حسب نوع الجنس. وينبغي لجمعية الدراسات والتقارير التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، أن تشتمل على معلومات عن حالة النساء والفتيات.

٧٦ - وينبغي تشجيع الحكومات، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على التعاون في البحوث ذات المنحى العملي المتعلقة بحالة النساء والفتيات، وذلك على المستويين الكمي والنوعي.

٧٧ - وينبغي على الدول الأعضاء، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية الأخرى أن تكثف جهودها من أجل تقديم المساعدة المالية والفنية للنساء والفتيات الفلسطينيات، وإجراء تقييم منتظم لأثر تلك الجهود وتقديم التقرير بهذا الشأن.